أثر التضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي: دراسة ميدانية في محافظة المثنى

The Impact of Inflation on the Purchasing Power of Government Employees: A Field Study in Al-Muthanna Governorate

م.م. حسين سعد عبد الحسين أحمد: مدرس مساعد في الاقتصاد، مديرية تربية المثنى، العراق.

Mr. Hussein Saad Abdul Hussein Ahmed*: Assistant Lecturer in Economics, Muthanna Directorate of Education, Iraq.*

Email: hussinsaad614@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i11.2187

تاريخ الاستلام: 2026-09-02 تاريخ القبول: 2026-09-22 تاريخ النشر 2026-11-01

الملخص:

يتناول البحث أثر التضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى، مع التركيز على انعكاسات ارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقي وأنماط الاستهلاك والقدرة على الادخار، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وبيانات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك، فضلًا عن البيانات الميدانية المستمدة من عينة من الموظفين. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية، مع تفاوت درجة التأثر باختلاف مستويات الدخل الشهري، كما برز ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكاليف المعيشة بوصفه أحد أبرز مصادر الضغط على قدرة الموظفين على تلبية احتياجاتهم الأساسية والاحتفاظ بجزء من دخولهم للادخار. وبيّن تحليل معدلات التضخم في العراق خلال المدة المدروسة ارتفاع معدلاته في السنوات الأولى، أعقبه تباطؤ نسبي في السنوات اللاحقة، غير أن انخفاض معدل التضخم لا يعني بالضرورة تراجع الأسعار إلى مستوياتها السابقة، بل يشير إلى تباطؤ وتيرة ارتفاعها، ومن ثم قد يستمر الموظفون في مواجهة أعباء معيشية مرتفعة رغم التحسن النسبي في مؤشرات التضخم. وفي ضوء هذه النتائج، يوصي البحث بمراعاة التغيرات في مستويات الأسعار عند وضع سياسات الأجور والرواتب، وإيلاء اهتمام خاص بالفئات ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، من خلال تطوير السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة وتعزيز القدرة الشرائية، فضلًا عن مراعاة الأوضاع الاقتصادية لهذه الفئات عند تصميم برامج الدعم الاجتماعي، نظرًا إلى ما تتحمله من ضغوط معيشية متزايدة نتيجة ارتفاع الأسعار.

الكلمات المفتاحية: التضخم، القوة الشرائية، الدخل الحقيقي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، موظفو القطاع الحكومي، محافظة المثنى.

Abstract:

This study examines the impact of inflation on the purchasing power of government employees in Al-Muthanna Governorate, focusing on the effects of rising prices on real income, consumption patterns, and saving capacity. To analyze this relationship, the study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on inflation data and the Consumer Price Index, in addition to field data collected from a sample of government employees. The findings reveal a statistically significant relationship between rising prices and declining purchasing power, with the extent of the impact varying according to monthly income levels. Rising prices of essential goods and increasing living costs have emerged as major sources of pressure on employees' ability to meet their basic needs and set aside part of their income for savings. An analysis of inflation rates in Iraq during the period under study indicates that inflation increased in the earlier years, followed by a relative slowdown in subsequent years. However, a decline in the inflation rate does not necessarily mean that prices return to their previous levels; rather, it indicates a slower pace of price increases. Consequently, employees may continue to face high living costs despite the relative improvement in inflation indicators. In light of these findings, the study recommends that changes in price levels be taken into account when formulating wage and salary policies, with particular attention given to low- and middle-income groups through the development of policies and measures aimed at improving living standards and strengthening purchasing power. It also emphasizes the importance of considering the economic circumstances of these groups when designing social support programs, given the increasing cost-of-living pressures they face as a result of rising prices.

Keywords: Inflation, Purchasing Power, Real Income, Consumer Price Index (CPI), Public Sector Workers, Al-Muthanna Governorate.

المقدمة:

عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات دون أن يواكبها ارتفاع مماثل في مستويات الدخل، تتراجع القدرة الشرائية للأفراد، ويصبح الدخل النقدي أقل قدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. ويُعد هذا أحد الآثار المباشرة للتضخم، الذي يؤثر في العلاقة بين مستويات الأسعار ومستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتضح هذه الظاهرة بصورة خاصة لدى أصحاب الدخول الثابتة، مثل موظفي القطاع الحكومي؛ إذ يحتفظ الراتب بقيمته الاسمية، في حين تنخفض قيمته الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار.

ويواجه موظفو القطاع الحكومي آثار التضخم في ميزانياتهم اليومية، ولا سيما فيما يتعلق بنفقات الغذاء والسكن والنقل والخدمات. ومع تزايد تكاليف هذه الاحتياجات الأساسية، قد تضطر الأسر إلى إعادة تنظيم ميزانياتها، وتأجيل بعض المشتريات، وتقليص النفقات، وخفض المبالغ المخصصة للادخار. وانطلاقًا من ذلك، يسعى البحث إلى دراسة القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى، بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالأسعار والتضخم، إلى جانب البيانات الميدانية؛ للكشف عن العلاقة بين ارتفاع الأسعار والتغيرات في الدخل الحقيقي والإنفاق والادخار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التباين المحتمل بين تطور الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة. ونظرًا إلى اعتماد موظفي القطاع الحكومي بصورة أساسية على الرواتب مصدرًا للدخل، فإن قدرتهم على تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم ترتبط بالقوة الشرائية لهذه الرواتب. وتزداد صعوبة تلبية الاحتياجات عندما ترتفع الأسعار بمعدلات تفوق معدلات نمو الرواتب، بل قد تتراجع القدرة الشرائية حتى في الحالات التي تبقى فيها الرواتب ثابتة أو ترتفع ارتفاعًا محدودًا.

وبناءً على ذلك، صيغت مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يؤثر التضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى؟

ويتطلب الإجابة عن هذا السؤال تحليل تطورات التضخم ومؤشر أسعار المستهلك في العراق، وتحديد انعكاس ارتفاع الأسعار على قدرة الموظفين على شراء السلع والخدمات وتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما تتفرع عن السؤال الرئيس تساؤلات تتعلق بالتغيرات في أنماط الاستهلاك والادخار، ومدى اختلاف تأثير التضخم باختلاف مستويات الدخل الشهري للموظفين.

فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسة للبحث في الآتي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى.

وتنبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تتناول أثر ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية، وتكاليف السكن والخدمات، وتكاليف النقل، وأسعار السلع والخدمات الأخرى في القوة الشرائية للموظفين.

كما يختبر البحث الفرضية الآتية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثر القوة الشرائية بالتضخم تُعزى إلى مستوى الدخل الشهري لموظفي القطاع الحكومي.

ويسهم اختبار هذه الفرضية في الكشف عن مدى تفاوت الأعباء الناجمة عن ارتفاع الأسعار بين فئات الموظفين، بدلًا من التعامل معهم بوصفهم فئة متجانسة من حيث مستويات الدخل والقدرة على الإنفاق.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- توضيح العلاقة الاقتصادية بين التضخم والقوة الشرائية.
- رصد تطورات الأسعار ومعدلات التضخم في العراق خلال الفترة الزمنية التي يغطيها البحث.
- تحليل أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وتكاليف السكن والخدمات والنقل في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى.
- التعرف على انعكاسات التضخم على أنماط الاستهلاك والادخار لدى الموظفين.
- الكشف عن الفروق في مستوى تأثر القوة الشرائية بالتضخم تبعًا لاختلاف مستويات الدخل الشهري.

منهج البحث:

- يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالتحليل الاقتصادي والبيانات الميدانية، بهدف توضيح مفاهيم التضخم والقوة الشرائية وتحليل العلاقة بينهما. كما يوظف البحث أسلوب المسح الميداني لدراسة انعكاسات ارتفاع الأسعار على دخول موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى وأنماط إنفاقهم وادخارهم.
- ويستند التحليل إلى نوعين من البيانات. يتمثل النوع الأول في البيانات الرسمية المتعلقة بمؤشر أسعار المستهلك ومعدلات التضخم الصادرة عن الجهات الإحصائية العراقية والبنك المركزي العراقي، ويُستخدم لرصد تطورات الأسعار خلال فترة الدراسة. أما النوع الثاني، فيتمثل في

البيانات التي تُجمع من خلال استبيان يُوجَّه إلى عينة من الموظفين، بهدف تحليل تصوراتهم بشأن كفاية الرواتب وقدرتهم على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية والادخار.

- ويقتضي هذا المنهج التمييز بين معدلات التضخم الرسمية وتقديرات الموظفين لتأثير ارتفاع الأسعار في أوضاعهم المعيشية؛ إذ تُقاس معدلات التضخم بالاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية المعتمدة، في حين تعكس بيانات الاستبيان آراء المستجيبين بشأن كفاية دخولهم وقدرتهم على الاستهلاك والادخار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ربط تطورات الأسعار بآثارها المباشرة في الظروف المعيشية للأفراد ذوي الدخول الثابتة، بدلًا من الاقتصار على رصد معدلات التضخم دون تحليل انعكاساتها على حياة الأفراد والأسر. ويُعد موظفو القطاع الحكومي في محافظة المثنى مجالًا مناسبًا لدراسة هذه الآثار لدى فئة تعتمد بصورة أساسية على دخل منتظم.

كما تبرز أهمية البحث في الجمع بين المؤشرات الاقتصادية الرسمية والبيانات الميدانية، بما يساعد على فهم الضغوط التي يفرضها ارتفاع الأسعار على ميزانيات الأسر، والكشف عن انعكاساته على الإنفاق الاستهلاكي والادخار، فضلًا عن تحديد الفروق في القدرة على مواجهة هذه الضغوط بين الموظفين ذوي مستويات الدخل المختلفة.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية بمحافظة المثنى. ويستهدف البحث تمثيل موظفين من مؤسسات حكومية متعددة، بما يحد من اقتصار النتائج على مؤسسة واحدة، ويساعد على مراعاة التنوع في الخصائص الوظيفية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين.

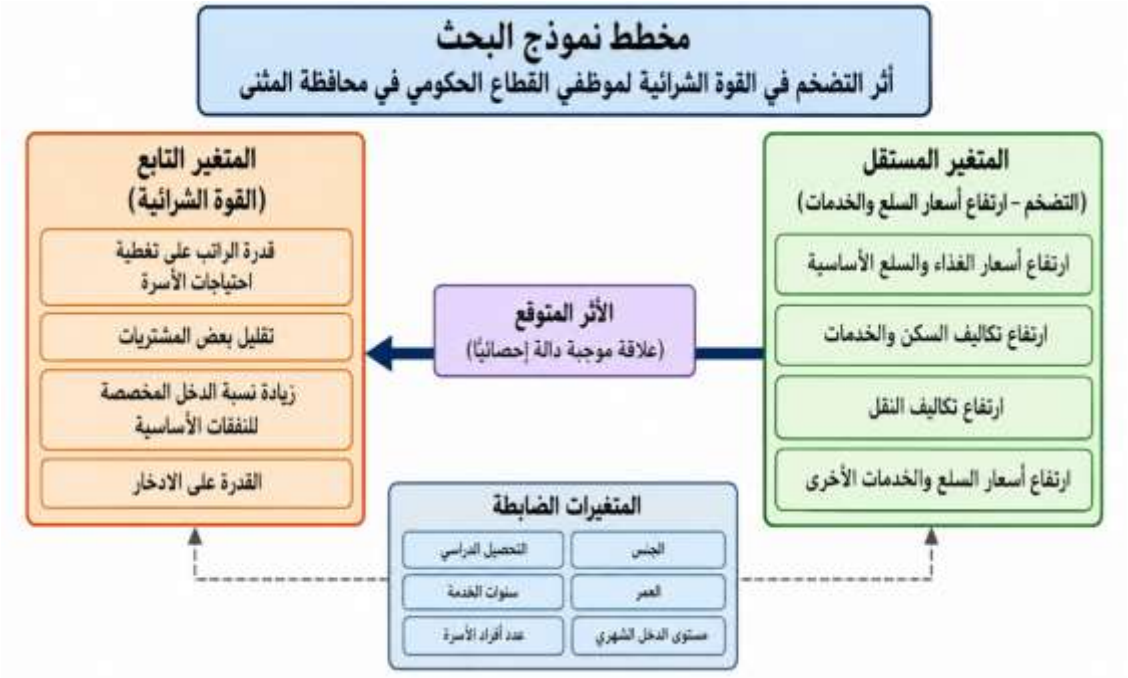
ومن المقترح أن تضم عينة البحث 120 موظفًا من العاملين في مختلف المؤسسات الحكومية بالمحافظة، مع مراعاة التباين بينهم في الجنس والعمر والمستوى التعليمي ومدة الخدمة والراتب الشهري. ويُعد مستوى الدخل الشهري من المتغيرات الأساسية التي ينبغي أخذها في الحسبان؛ نظرًا إلى أهميته في تفسير الاختلافات بين الموظفين في قدرتهم على مواجهة ارتفاع الأسعار وتلبية احتياجاتهم المعيشية.

متغيرات البحث ونموذجه:

يتمثل المتغير المستقل في البحث في التضخم، ويُقاس بالاستناد إلى معدلات التضخم الرسمية ومؤشر أسعار المستهلك، إلى جانب مجموعة من المؤشرات الميدانية التي تتناول التغيرات في تكاليف الغذاء والسلع الأساسية والسكن والخدمات والنقل وغيرها من السلع والخدمات.

أما المتغير التابع، فيتمثل في القوة الشرائية، ويُدرس من خلال مجموعة من المؤشرات، تشمل كفاية الدخل الحقيقي في تلبية الاحتياجات الأساسية، والقدرة على الإنفاق الاستهلاكي، ومستوى الادخار، والتغيرات في أنماط الاستهلاك.

ويتيح الربط بين هذه المتغيرات تحليل العلاقة بين تطورات الأسعار والقدرة الشرائية للموظفين، مع مراعاة الاختلافات في مستويات الدخل الشهري، بما يساعد على فهم التفاوت في الآثار المعيشية للتضخم بين أفراد العينة.



المبحث الأول: الإطار النظري والاقتصادي للتضخم والقوة الشرائية

تتوقف القيمة الفعلية للدخل على علاقته بمستوى الأسعار؛ ولذلك لا يمكن دراسة القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي بمعزل عن التضخم. ويتناول هذا المبحث مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره، ثم يوضح مفهوم القوة الشرائية ومحدداتها وطرق قياسها، وصولًا إلى تفسير العلاقة بين التضخم والقوة الشرائية وانعكاساتها على الدخل الحقيقي والاستهلاك والادخار.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والاقتصادي للتضخم

الفرع الأول: مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه ومؤشرات قياسه

يُقصد بالتضخم الارتفاع المستمر نسبيًا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة، بما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود. ومع استمرار ارتفاع الأسعار، تتراجع كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالمبلغ النقدي نفسه. غير أن ارتفاع سعر سلعة منفردة، أو حدوث زيادة عابرة نتيجة ظرف مؤقت في السوق، لا يكفي وحده لوصف الحالة بالتضخم؛ إذ يشير المفهوم إلى تغير عام في مستويات الأسعار (Öner, 2010).

وقد تنشأ الضغوط التضخمية من جانب الطلب، عندما يتجاوز نمو الطلب الكلي قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات، فتظهر حالة تُعرف بتضخم الطلب. وقد تنتج هذه الضغوط عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل أسعار المواد الأولية والطاقة والأجور والنقل، ثم انتقال هذه الزيادات إلى الأسعار النهائية. أما الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد، فقد تتعرض لضغوط تضخمية خارجية عندما ترتفع الأسعار العالمية أو تكاليف الاستيراد، فتنتقل آثارها إلى الأسواق المحلية، وهو ما يُعرف بالتضخم المستورد (IMF, 2020).

ويختلف تصنيف التضخم تبعًا للمعيار المستخدم في دراسته؛ فمن حيث وتيرة ارتفاع الأسعار، يمكن التمييز بين التضخم المعتدل والمتسارع والمفرط، أما من حيث مصادره، فيمكن التمييز بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف والتضخم المستورد. وتكمن أهمية هذا التصنيف في أن تحديد مصدر الضغوط السعرية يساعد على اختيار الاستجابات النقدية والمالية الملائمة.

ويُعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index – CPI) من أكثر المؤشرات استخدامًا في قياس التضخم؛ إذ يتتبع التغير في أسعار مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر عبر الزمن. ومن خلال مقارنة قيم المؤشر بين فترتين زمنيتين، يمكن احتساب معدل التضخم وتحديد اتجاهات التغير في الأسعار (IMF, 2020).

وفي العراق، تتولى هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية جمع بيانات أسعار السلع والخدمات وإصدار الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتقارير ذات الصلة بالتضخم. وتتيح هذه البيانات تتبع تطورات المستوى العام للأسعار بصورة كمية، ويعتمد عليها البحث في تحليل واقع التضخم، مع الاستعانة بآراء أفراد العينة لدراسة انعكاساته على أوضاعهم المعيشية (وزارة التخطيط العراقية، 2026).

وتتضح صلة هذا المؤشر بموضوع البحث عند مقارنة تطور الأسعار بتطور الرواتب. فإذا ارتفعت الأسعار دون زيادة متناسبة في الراتب، انخفضت قيمته الحقيقية، وأصبح الموظف قادرًا على

شراء كمية أقل من السلع والخدمات. ومن هذه العلاقة ينطلق تحليل أثر التضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تتمثل إحدى أبرز نتائج التضخم في تراجع القدرة الشرائية للنقود، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالمبلغ النقدي نفسه. ويتحمل أصحاب الدخول الثابتة هذا الأثر بصورة أوضح عندما تتأخر الزيادات في أجورهم ورواتبهم عن ارتفاع الأسعار، أو تكون أقل منه (طه، 2021، ص5–6). ولا تقتصر آثار التضخم على ميزانيات الأفراد، بل تمتد إلى الاستهلاك والاستثمار والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وفقًا لما تتناوله الأدبيات والتقارير الاقتصادية المتعلقة بآثاره الكلية.

ومع ارتفاع أسعار الاحتياجات الأساسية، تضطر الأسر إلى تخصيص نسبة أكبر من دخولها لتغطية نفقات المعيشة، الأمر الذي يقلل المبالغ المتبقية للادخار أو الاستثمار. وقد تلجأ بعض الأسر إلى إعادة توزيع إنفاقها أو تغيير طريقة الاحتفاظ بمدخراتها بهدف الحد من تراجع قيمتها الحقيقية. وتتوقف طبيعة هذه الاستجابات على مستوى الدخل، وحجم الالتزامات المالية، والبدائل المتاحة أمام الأسرة (طه، 2021، ص6–7).

ولا يؤثر التضخم في جميع الأفراد بالدرجة نفسها؛ إذ تختلف آثاره باختلاف مصادر الدخل، وطبيعة الأصول التي يمتلكها الأفراد، وقدرتهم على التكيف مع تغيرات الأسعار. ففي حين قد يتعرض أصحاب الدخول الثابتة لانخفاض في دخولهم الحقيقية، قد يتمكن بعض أصحاب الأصول من اتخاذ تدابير تساعدهم على الحد من خسائرهم. وإذا استمرت هذه الفروق، فقد تتفاقم التفاوتات في توزيع الدخل والثروة، بما يفرض ضغوطًا إضافية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (طه، 2021، ص8).

كما يؤثر التضخم في قدرة وحدات الإنتاج على التخطيط؛ إذ يؤدي عدم استقرار الأسعار إلى زيادة صعوبة التنبؤ بالتكاليف والأسعار المستقبلية. وقد يدفع ذلك بعض المستثمرين إلى تأجيل قراراتهم الاستثمارية أو تفضيل الأنشطة قصيرة الأجل على المشروعات الإنتاجية التي تتطلب فترات زمنية أطول لتحقيق عوائدها (طه، 2021، ص8–9).

وعلى مستوى الأسرة، تنعكس هذه التأثيرات في القرارات المتعلقة بما يمكن شراؤه، وما يمكن تأجيله، وما قد تضطر الأسرة إلى الاستغناء عنه. فقد تدفع الزيادة في تكاليف الغذاء والسكن والنقل والخدمات الأساسية الأسر إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة أو تقليص الإنفاق على احتياجات أخرى.

وتكون خيارات التكيف محدودة بصورة أكبر لدى الأسر التي تعتمد أساسًا على الرواتب والأجور، لأن انخفاض الدخل الحقيقي ينعكس مباشرة على مستوى معيشتها.

وتتضح أهمية هذه المشكلة عند دراسة أوضاع موظفي القطاع الحكومي؛ إذ قد لا يكفي الراتب الثابت للحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي في ظل ارتفاع الأسعار. وحتى عندما تزداد الرواتب اسميًا، فإن هذه الزيادة لا تعوض الخسارة في القوة الشرائية إذا كانت أقل من معدل ارتفاع الأسعار. وفي هذا السياق، تربط الأدبيات الاقتصادية الآثار التوزيعية للتضخم بمدى قدرة الأجور والرواتب على التكيف مع التغيرات السعرية (مانكيو، 2021، ص ص. 653–655).

وتوفر الإحصاءات المتعلقة بالتضخم والتقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بيانات يمكن الاستفادة منها في متابعة اتجاهات الأسعار ومكوناتها. وتُستخدم هذه البيانات لتفسير النتائج الميدانية ضمن السياق الاقتصادي العام الذي تعمل فيه الأسر والموظفون.

وانطلاقًا من ذلك، يركز البحث على تحليل أثر التضخم في الدخل الحقيقي والقوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي، إلى جانب التغيرات المرتبطة بالاستهلاك والادخار. ويُدرس هذا الجانب ميدانيًا من خلال البيانات التي تُجمع من عينة الموظفين في محافظة المثنى.

المطلب الثاني: القوة الشرائية وعلاقتها بالتضخم

الفرع الأول: مفهوم القوة الشرائية ومحدداتها وطرق قياسها

تُعرَّف القوة الشرائية بأنها مقدار السلع والخدمات التي يستطيع الفرد شراءها باستخدام مبلغ معين من المال عند مستوى محدد من الأسعار. ومن ثم، لا يمكن تحديد مستوى معيشة الفرد بالاستناد إلى مقدار الراتب الذي يحصل عليه وحده؛ فقد يكون الراتب مرتفعًا من الناحية الاسمية، في حين تظل قوته الشرائية محدودة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. ومن هنا تتضح صلة القوة الشرائية بالدخل الحقيقي، الذي يعبر عن الدخل النقدي بعد مراعاة التغير في مستوى الأسعار (الشيخ طه، 2021، ص5–6).

وتتحدد القوة الشرائية أساسًا بمستويي الدخل والأسعار. فزيادة الدخل مع استقرار الأسعار توسع القدرة على الشراء، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل إلى تراجعها. ومع ذلك، لا تتأثر الأسر بالقدر نفسه حتى عندما تتقارب دخولها؛ إذ تختلف في عدد أفرادها، والتزاماتها المالية، ومدخراتها، ونسبة الإنفاق المخصصة للغذاء والسكن والنقل والخدمات الأساسية. ولهذا تؤثر بنية الإنفاق الأسري في حجم العبء الذي يفرضه التضخم.

وللمقارنة بين القدرة الشرائية للدخل عبر الزمن، يمكن تعديل الدخل النقدي بمؤشر الأسعار للوصول إلى الدخل الحقيقي. ويوضح دليل أسعار المستهلك أهمية استخدام المؤشرات السعرية في تحليل التغيرات في القيمة الحقيقية للدخل (IMF, 2020, pp. 35–36). وتساعد هذه المعالجة على تفسير كيفية انخفاض الدخل الحقيقي للموظف رغم حصوله على زيادة في الراتب، إذا كانت الزيادة أقل من معدل ارتفاع الأسعار.

ويفيد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في هذا التحليل؛ لأنه يرصد التغير في أسعار سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر. ويساعد استخدامه على التمييز بين تغير الدخل النقدي وتغير قدرته الفعلية على شراء السلع والخدمات (IMF, 2004, pp. 38–39).

ويمكن للباحث أيضًا الاستعانة ببيانات النفقات والاستهلاك والادخار لتكوين صورة أكثر شمولًا عن القوة الشرائية. فارتفاع نسبة الإنفاق على الاحتياجات الأساسية قد يشير إلى زيادة الضغط على ميزانية الأسرة، في حين تعكس الأموال المتبقية بعد تغطية تلك الاحتياجات مدى القدرة على الادخار. وبذلك يصبح تحليل القوة الشرائية أكثر شمولًا عندما يراعي العلاقة بين الراتب وتكاليف المعيشة وتوزيع الإنفاق على مختلف البنود.

وتتيح بيانات أسعار المستهلك في العراق تتبع التغيرات في أسعار مجموعات السلع والخدمات، وتقدير انعكاساتها على القيمة الحقيقية للأجور. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع الراتب نفسه توفير الكمية ذاتها من السلع والخدمات إذا ظل ثابتًا في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار.

وبناءً على ذلك، تتناول الدراسة القوة الشرائية من خلال مجموعة من المؤشرات، تشمل مدى كفاية الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية، والقدرة على شراء السلع والخدمات الضرورية، ونسبة الإنفاق المخصصة لهذه الاحتياجات، وإمكانية الادخار، والتغيرات في هيكل الاستهلاك.

الفرع الثاني: أثر التضخم في الدخل الحقيقي والاستهلاك والادخار

يؤثر التضخم في الدخل الحقيقي من خلال التغير في كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالدخل الاسمي. فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار، تنخفض كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد شراءها بالمبلغ النقدي نفسه، ما لم ترتفع الأجور والرواتب بمعدلات تتناسب مع الزيادة في الأسعار (الشيخ طه، 2021، ص5–6).

وتزداد حدة هذا الأثر عندما تتركز الزيادات السعرية في السلع والخدمات الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها. فارتفاع تكاليف الاحتياجات الضرورية يقلل المبلغ المتبقي من دخل الأسرة للإنفاق على الاحتياجات الأخرى. ولذلك لا يتوقف أثر التضخم على معدله العام فحسب، بل يتأثر أيضًا ببنية الإنفاق الأسري وبطبيعة السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها.

وفي مواجهة هذه الظروف، قد تلجأ الأسر إلى تقليص كميات المشتريات، واختيار البدائل الأقل تكلفة، وخفض الإنفاق الترفيهي، بهدف توفير الموارد اللازمة لشراء الغذاء ودفع الإيجار وتغطية نفقات الخدمات الأساسية. ويعني ذلك أن أثر التضخم لا يقتصر على ارتفاع الأسعار، بل يمتد إلى تغيير بنية الاستهلاك وأولوياته، خاصة عندما لا تنمو الأجور والرواتب بمعدلات تتناسب مع الزيادات السعرية (صندوق النقد العربي، 2022، ص13–14).

ويؤدي ارتفاع الأسعار دون زيادة مقابلة في الدخل الاسمي إلى تراجع قدرة المستهلكين على الحفاظ على مستويات استهلاكهم السابقة، وكأن دخلهم الحقيقي قد انخفض. وقد يكون هذا الأثر أشد لدى الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل؛ نظرًا إلى تخصيص نسبة أكبر من دخولها لتغطية الاحتياجات الأساسية، مقارنة بالأسر مرتفعة الدخل (البنك الدولي، 2022، ص5–7).

أما الادخار، فيتأثر بالتضخم من جانبين. يتمثل الجانب الأول في انخفاض المبلغ المتبقي للادخار عندما تستحوذ تكاليف المعيشة على نسبة أكبر من الدخل. أما الجانب الثاني، فيتمثل في تراجع القيمة الحقيقية للمدخرات عندما يكون العائد عليها أقل من معدل التضخم. وقد تدفع هذه الظروف الأفراد إلى إعادة النظر في قراراتهم الادخارية أو البحث عن بدائل استثمارية تساعدهم على المحافظة على القيمة الحقيقية لمدخراتهم (الشيخ طه، 2021، ص6–8).

ولهذا ترتبط قرارات الادخار بالعائد الحقيقي، وليس بالعائد الاسمي وحده. فثبات العائد الاسمي في ظل ارتفاع التضخم يؤدي إلى تراجع العائد بالقيمة الحقيقية. ويُستخدم الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم المتوقع في تفسير العلاقة بين العائد الحقيقي واستقرار الأسعار، وما يترتب عليها من آثار في توزيع الدخل بين الاستهلاك الحالي والادخار للمستقبل (Mankiw, 2021, pp. 94–96).

وفي العراق، تتيح بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية تتبع تطورات أسعار الغذاء والسكن والنقل والصحة وغيرها من المجموعات الداخلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويمكن مقارنة هذه التغيرات بتطور الدخول لتفسير ما يطرأ على القدرة الشرائية للأفراد والأسر (هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025، ص2–4).

وعلى مستوى موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى، يسعى البحث إلى تتبع هذه الآثار من خلال دراسة مدى كفاية الراتب، وحجم الإنفاق على الاحتياجات الأساسية، وتقليص بعض المشتريات أو الاستغناء عنها، واللجوء إلى البدائل الأقل تكلفة، والمبالغ المتبقية للادخار. وتساعد هذه المؤشرات على توضيح كيفية تعامل الموظفين مع ارتفاع الأسعار عندما يتجاوز نموها معدل نمو رواتبهم، ومدى قدرتهم على المحافظة على مستويات استهلاكهم السابقة.

المبحث الثاني: تحليل أثر التضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى

يعرض هذا المبحث تطورات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، ثم يتناول البيانات الميدانية لعينة من موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى. ويجمع المبحث بين هذين المستويين لتحليل انعكاسات ارتفاع الأسعار على كفاية الدخل، والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأنماط الاستهلاك والادخار، وصولًا إلى عرض نتائج الاختبارات الإحصائية المتعلقة بفرضيات البحث.

المطلب الأول: واقع التضخم ومنهجية الدراسة الميدانية

الفرع الأول: تحليل تطور التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق

يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك تطورات أسعار السلع والخدمات الداخلة في إنفاق الأسر، وتُستخدم التغيرات في قيمته لاحتساب معدل التضخم. وتتولى هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في العراق إعداد التقارير الإحصائية الشهرية والسنوية ذات الصلة، بما يتيح تتبع حركة الأسعار ومقارنتها عبر فترات زمنية متعاقبة (هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2026).

ويعرض الجدول الآتي تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم السنوي خلال السنوات التي تشملها الدراسة، بهدف توضيح اتجاهات التغير في المستوى العام للأسعار وتوفير خلفية كمية لتحليل انعكاسات التضخم على القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى.

جدول (1): تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (2020–2024)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	% معدل التضخم السنوي
2020	**105.1**	**0.6**
2021	**111.5**	**6.1**
2022	**117.0**	**4.9**
2023	**122.2**	**4.4**
2023*	**104.4**	**—**
2024*	**107.1**	**2.6**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية والبنك المركزي العراقي.

يعرض هذا المبحث تطورات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، ثم يتناول البيانات الميدانية لعينة من موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى. ويجمع المبحث بين هذين المستويين لتحليل انعكاسات ارتفاع الأسعار على كفاية الدخل، والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأنماط الاستهلاك والادخار، وصولًا إلى عرض نتائج الاختبارات الإحصائية المتعلقة بفرضيات البحث.

المطلب الأول: واقع التضخم ومنهجية الدراسة الميدانية

الفرع الأول: تحليل تطور التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق

سجّل معدل التضخم، وفقًا لبيانات الجدول، ارتفاعًا من نحو 0.6% عام 2020 إلى 6.1% عام 2021، ثم تراجع إلى 4.9% عام 2022 و4.4% عام 2023. ويشير هذا المسار إلى استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن بوتيرة أبطأ خلال العامين اللاحقين. فالانخفاض في معدل التضخم لا يعني بالضرورة عودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة، وهو ما يفسر استمرار الضغوط المعيشية على أصحاب الدخول الثابتة، رغم تباطؤ معدل التضخم.

ومع اعتماد سنة الأساس الجديدة (2022 = 100)، بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نحو 107.1 نقاط عام 2024، مقارنةً بـ104.4 نقاط عام 2023. كما بلغ معدل التضخم السنوي نحو 2.6%، مواصلًا اتجاهه التنازلي مقارنةً بالسنوات السابقة (البنك المركزي العراقي، 2025).

وتشير البيانات اللاحقة الواردة في البحث إلى اعتدال نسبي في معدل التضخم خلال عام 2025. غير أن انعكاس هذا الاعتدال على القوة الشرائية يتوقف على تطور الدخول ومستوى الزيادة التراكمية في الأسعار. فقد يتراجع معدل التضخم، في حين تظل تكاليف المعيشة مرتفعة مقارنةً بمستويات الرواتب، مما يؤدي إلى استمرار الأعباء الاقتصادية على الموظف وأسرته.

وتساعد دراسة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك على تفسير التفاوت في حجم هذه الأعباء؛ فالزيادة في أسعار مجموعة تستحوذ على حصة كبيرة من ميزانية الأسرة، مثل الغذاء أو السكن أو النقل أو الصحة أو التعليم، قد تكون أشد تأثيرًا من زيادة مماثلة في أسعار مجموعة محدودة الإنفاق. ومع ارتفاع تكاليف السلع والخدمات الضرورية، تتقلص الموارد المتاحة لبقية أوجه الاستهلاك والادخار.

وعلى هذا الأساس، لا يقتصر التحليل في البحث على رصد معدلات التضخم السنوية، بل يمتد إلى دراسة انعكاسات ارتفاع الأسعار على مستويات الدخل والإنفاق. وتساعد البيانات المستمدة من عينة موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى على توضيح هذه العلاقة، من خلال تحديد

مدى كفاية الرواتب لمواجهة الأعباء المعيشية المتزايدة، وما يترتب على ذلك من تغير في قدرة الموظفين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها وأداة جمع البيانات والأساليب الإحصائية

يتناول الجانب الميداني العلاقة بين ارتفاع الأسعار والقوة الشرائية من خلال تحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك والادخار لدى عينة الموظفين. وتعرض الفقرات الآتية مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها واختبار الفرضيات.

أولًا: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى. ونظرًا إلى اتساع هذا المجتمع وتوزعه على مؤسسات ودوائر متعددة، اختيرت عينة مكونة من (120) موظفًا من عدد من الدوائر في المحافظة. ورُوعي عند اختيار العينة التنوع في الجنس والعمر والتحصيل الدراسي وسنوات الخدمة والدخل الشهري، بما يتيح تمثيل خصائص اجتماعية واقتصادية متنوعة.

وُزعت (120) استبانة، واستُعيدت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. وبذلك بلغ عدد الاستبانات المعتمدة في التحليل (120) استبانة، وبلغت نسبة الاستجابة 100%.

ثانيًا: أداة جمع البيانات

استُخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات من أفراد العينة، وصيغت فقراتها في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته. وخُصص القسم الأول منها لجمع البيانات المتعلقة بالخصائص العامة للمبحوثين، وهي الجنس والعمر والتحصيل العلمي وسنوات الخدمة والدخل الشهري، في حين تناول القسم الثاني انعكاسات ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية.

وشملت فقرات القسم الثاني تكاليف الغذاء والسلع الأساسية والسكن والخدمات والنقل، فضلًا عن كفاية الدخل والتغيرات في أنماط الاستهلاك والقدرة على الادخار. واعتمدت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي، بدءًا من الدرجة (1) التي تمثل «لا أوافق بشدة»، وصولًا إلى الدرجة (5) التي تمثل «أوافق بشدة».

وتعكس إجابات الاستبانة تقديرات الموظفين للانعكاسات المعيشية لارتفاع الأسعار، ولا تمثل قياسًا مباشرًا لمعدل التضخم الرسمي. فقد استند تحليل التضخم إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية، في حين خُصص القياس الميداني لفهم واقع القوة الشرائية لدى أفراد العينة. ويساعد هذا التمييز على تفسير النتائج في ضوء طبيعة المتغيرات التي تقيسها كل أداة.

ثالثًا: صدق أداة الدراسة وثباتها

عُرضت فقرات الاستبانة على عدد من المختصين في مجالي الاقتصاد والإحصاء، بهدف التحقق من صدقها الظاهري ومدى ملاءمتها لطبيعة البحث ومتغيراته. وفي ضوء الملاحظات المقدمة، أُعيدت صياغة بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحًا ودقة في التعبير عن الجوانب المراد قياسها.

أما ثبات الأداة، فقد جرى التحقق منه باستخدام معامل ألفا كرونباخ، إذ بلغت قيمته الكلية (0.884). وتشير هذه القيمة إلى مستوى جيد من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، بما يدعم الاعتماد عليها في إجراء التحليلات الإحصائية، مع ضرورة تفسير معامل الثبات في ضوء طبيعة الفقرات والأبعاد التي تقيسها الأداة.

رابعًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد البحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة؛ إذ استُخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص العامة لأفراد العينة، في حين استُخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل إجابات المبحوثين وتحديد اتجاهاتها ومدى تشتتها. كما استُخدم معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة البحث ودرجة الاتساق الداخلي لفقراتها.

واستُخدم معامل الارتباط لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات وقوتها، كما استُخدم تحليل الانحدار لتقدير الأثر الإحصائي لارتفاع الأسعار في القوة الشرائية. وأُجريت كذلك اختبارات للفروق بين فئات الدخل الشهري، مع اعتماد مستوى دلالة إحصائية مقداره (0.05). وتُعرض النتائج وفق هذه الخطوات، بدءًا بوصف خصائص العينة وإجابات أفرادها، ثم تحليل العلاقات والآثار الإحصائية واختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

الفرع الأول: تحليل واقع القوة الشرائية واتجاهات أفراد العينة

يتناول هذا الفرع كفاية الدخل الحقيقي وأنماط الاستهلاك والادخار، بوصفها مؤشرات تعكس التغيرات في القوة الشرائية في ظل ارتفاع الأسعار. ولأغراض التحليل التطبيقي، اعتمد البحث بيانات عينة مكونة من (120) موظفًا من موظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى.

أولًا: الخصائص العامة لأفراد العينة

يبين الجدول الآتي الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لأفراد العينة وتوزيعهم وفقًا للمتغيرات المعتمدة في الدراسة.

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخصائص العامة

المتغير	الفئة	التكرار	% النسبة
الجنس	ذكور	72	60.0
	إناث	48	40.0
العمر	أقل من 30 سنة	18	15.0
	30–39 سنة	42	35.0
	40–49 سنة	39	32.5
	50 سنة فأكثر	21	17.5
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	15	12.5
	5–10 سنوات	29	24.2
	11–20 سنة	47	39.2
	أكثر من 20 سنة	29	24.1
الدخل الشهري	أقل من 750 ألف دينار	24	20.0
	750 ألف–أقل من مليون	39	32.5
	مليون–أقل من 1.25 مليون	35	29.2
	1.25 مليون دينار فأكثر	22	18.3
المجموع		120	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة.

تتنوع الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لأفراد العينة، كما يوضح الجدول، ويقل الدخل الشهري لدى 52.5% من أفرادها عن مليون دينار. وتكتسب هذه النتيجة أهمية في تفسير النتائج؛ إذ يؤثر مستوى الدخل المتاح للموظف في قدرته على مواجهة الزيادات في تكاليف المعيشة، كما يتيح مقارنة الأعباء الناتجة عن ارتفاع الأسعار بين فئات الدخل المختلفة.

ثانيًا: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو ارتفاع الأسعار

يعرض الجدول الآتي الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين بشأن انعكاسات ارتفاع الأسعار على نفقاتهم المعيشية.

جدول (3): اتجاهات أفراد العينة نحو ارتفاع أسعار السلع والخدمات

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	ارتفعت تكلفة شراء المواد الغذائية الأساسية مقارنة بالسنوات السابقة	4.38	0.68	مرتفع جدًا
2	أصبحت تكاليف السكن والكهرباء والماء والخدمات تمثل جزءًا أكبر من دخلي	4.09	0.76	مرتفع
3	ارتفعت نفقات النقل والتنقل بصورة ملحوظة	4.14	0.72	مرتفع
4	ارتفعت تكلفة الخدمات الصحية والتعليمية التي تتحملها الأسرة	4.05	0.81	مرتفع
5	ارتفعت نفقاتي الشهرية رغم عدم حدوث تغير مماثل في دخلي	4.32	0.69	مرتفع جدًا
المعدل العام		**4.20**	**0.73**	**مرتفع جدًا**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.20)، مما يعكس ارتفاع مستوى الموافقة على الفقرات المتعلقة بزيادة تكاليف المعيشة. وقد تصدرت تكلفة المواد الغذائية الفقرات بمتوسط حسابي بلغ (4.38)، تلتها زيادة النفقات الشهرية دون حدوث تغير مماثل في الدخل، بمتوسط بلغ (4.32). وتشير هذه النتائج إلى اتساع الفجوة بين النفقات المعيشية للموظفين ومستويات دخولهم، بما يعكس تصاعد الضغوط الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

ثالثًا: تحليل واقع القوة الشرائية لأفراد العينة

جدول (4): نتائج تحليل مؤشرات القوة الشرائية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	أصبح راتبي أقل قدرة على تغطية احتياجات الأسرة مقارنة بالسنوات السابقة	4.31	0.71	مرتفع جدًا
2	اضطررت إلى تقليل شراء بعض السلع غير الأساسية نتيجة ارتفاع الأسعار	4.25	0.74	مرتفع جدًا
3	ألجأ إلى شراء بدائل أقل سعرًا لبعض السلع التي كنت أشتريها سابقًا	4.16	0.78	مرتفع
4	ارتفعت نسبة راتبي المخصصة لتغطية الاحتياجات الأساسية	4.29	0.70	مرتفع جدًا

5	انخفضت قدرتي على الادخار نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة	4.36	0.67	مرتفع جدًا
6	أصبحت أؤجل بعض المشتريات بسبب عدم كفاية الدخل	4.20	0.75	مرتفع
المعدل العام		**4.26**	**0.73**	**مرتفع جدًا**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

سجّل مؤشر تراجع القوة الشرائية متوسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.26)، وهو مستوى مرتفع جدًا وفقًا للتصنيف المعتمد في عرض النتائج. وكان انخفاض القدرة على الادخار أبرز الجوانب المتأثرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.36)، تلاه ضعف قدرة الراتب على تغطية احتياجات الأسرة، بمتوسط بلغ (4.31). وتوضح هذه النتائج أبرز مظاهر الضغط الاقتصادي التي تواجه أفراد العينة، ولا سيما ما يتعلق بالادخار وتلبية الاحتياجات الأسرية.

وتشير الإجابات كذلك إلى حدوث تعديلات في السلوك الاستهلاكي، تمثلت في تقليل شراء بعض السلع غير الأساسية، والبحث عن بدائل أقل تكلفة، وتأجيل بعض المشتريات. ويعكس ذلك لجوء الموظفين إلى أساليب تكيفية لمواجهة تراجع القوة الشرائية، تظهر في نوعية المشتريات وتوقيت اقتنائها، فضلًا عن حجم الإنفاق.

رابعًا: القوة الشرائية بحسب مستوى الدخل

لمقارنة درجة التأثر بتراجع القوة الشرائية بين فئات الرواتب المختلفة، حُسب المتوسط الحسابي لمؤشر تراجع القوة الشرائية لكل فئة من فئات الدخل الشهري.

جدول (5): مستوى تراجع القوة الشرائية بحسب الدخل الشهري

فئة الدخل الشهري	العدد	متوسط تراجع القوة الشرائية	مستوى التأثر
أقل من 750 ألف دينار	24	4.55	مرتفع جدًا
750ألف–أقل من مليون	39	4.39	مرتفع جدًا
مليون–أقل من 1.25 مليون	35	4.17	مرتفع
1.25مليون دينار فأكثر	22	3.84	مرتفع
الإجمالي	**120**	**4.26**	**مرتفع جدًا**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

بلغ متوسط تراجع القوة الشرائية (4.55) لدى الموظفين الذين تقل دخولهم الشهرية عن 750 ألف دينار، مقابل (3.84) لدى الموظفين الذين تبلغ دخولهم 1.25 مليون دينار فأكثر. ويشير

التدرج في المتوسطات إلى أن الأعباء الناتجة عن ارتفاع الأسعار أشد لدى الفئات الأقل دخلًا، كما يقدم مؤشرًا وصفيًا على تفاوت آثار ارتفاع الأسعار بين الموظفين تبعًا لمستويات دخولهم.

وتتضافر النتائج الوصفية في إظهار انخفاض كفاية الرواتب، وارتفاع نسبة الإنفاق المخصص للضروريات، وتراجع القدرة على الادخار، إلى جانب تعديل أنماط الاستهلاك. غير أن النتائج الوصفية وحدها لا تكفي للحكم على دلالة العلاقة بين المتغيرات؛ لذا يتناول الفرع التالي اختبارات الارتباط والانحدار والفروق للتحقق من فرضيات البحث.

الفرع الثاني: قياس أثر التضخم في القوة الشرائية واختبار فرضيات البحث

يختبر هذا الفرع العلاقة بين مؤشر ارتفاع الأسعار ومؤشر تراجع القوة الشرائية باستخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي. كما يتناول الفروق بين فئات الدخل الشهري باستخدام تحليل التباين، مع اعتماد مستوى دلالة إحصائية مقداره (0.05) في تفسير النتائج.

أولًا: اختبار العلاقة بين ارتفاع الأسعار والقوة الشرائية

يبين الجدول الآتي نتائج حساب معامل ارتباط بيرسون بين مؤشر ارتفاع الأسعار ومؤشر تراجع القوة الشرائية.

جدول (6): معامل الارتباط بين ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
ارتفاع الأسعار × تراجع القوة الشرائية	0.718	<0.001	علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيًا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

بلغ معامل الارتباط (0.718)، وتشير إشارته الموجبة إلى أن ارتفاع مؤشر الأسعار يرتبط بارتفاع مؤشر تراجع القوة الشرائية. وتدل قيمة المعامل على وجود علاقة طردية قوية بين المؤشرين، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى أقل من (0.05)، وفقًا للنتائج المعروضة. وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع الأعباء المرتبطة بالأسعار يقترن بتراجع أكبر في القوة الشرائية لدى أفراد العينة.

ثانيًا: قياس أثر ارتفاع الأسعار في القوة الشرائية

استُخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير الأثر الإحصائي لمؤشر ارتفاع الأسعار في مؤشر تراجع القوة الشرائية، كما يوضح الجدول الآتي.:

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار لأثر ارتفاع الأسعار في تراجع القوة الشرائية

المتغير المستقل	R	R^2	معامل الانحدار β	قيمة t	Sig.
ارتفاع الأسعار	0.718	0.516	0.718	11.22	0.001>

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

وصل معامل التحديد (R^2) إلى (0.516)، ما يعني أن النموذج يفسر 51.6% من التباين في مؤشر تراجع القوة الشرائية، في حين تبقى نسبة 48.4% غير مفسرة بواسطة النموذج، وقد ترتبط بعوامل أخرى لم يتضمنها، مثل مستوى الدخل وحجم الأسرة والالتزامات المالية وطبيعة الإنفاق، فضلًا عن التباين غير المفسر في النموذج.

وبلغ معامل الانحدار المعياري ($\beta = 0.718$)، مع دلالة إحصائية أقل من (0.05). وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة تأثير موجبة ودالة إحصائيًا؛ إذ يقترن ارتفاع قيمة مؤشر الأسعار بارتفاع مؤشر تراجع القوة الشرائية.

ثالثًا: اختبار الفرضية الرئيسة

تنص الفرضية الرئيسة على ما يأتي:

«يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي في محافظة المثنى».

أظهر تحليل الانحدار مستوى دلالة إحصائية ($Sig. < 0.001$)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وبناءً على ذلك، تدعم النتائج الفرضية الرئيسة في حدود النموذج والبيانات المستخدمة، إذ تشير إلى وجود أثر إحصائي لارتفاع الأسعار في تراجع القوة الشرائية لدى أفراد العينة.

رابعًا: اختبار الفرضيات الفرعية

لفحص الفرضيات الفرعية، أُجري تحليل الانحدار لكل بُعد من أبعاد تكاليف المعيشة، وجاءت النتائج على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي.

جدول (8): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

البعد	معامل β	قيمة t	Sig.	نتيجة الاختبار
ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية	0.461	6.84	0.001>	دال إحصائيًا
ارتفاع تكاليف السكن والخدمات	0.338	4.92	0.001>	دال إحصائيًا
ارتفاع تكاليف النقل	0.294	4.17	0.001>	دال إحصائيًا
ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى	0.257	3.68	0.001>	دال إحصائيًا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

أظهرت النتائج أن معاملات الانحدار الخاصة بالأبعاد المدروسة كانت دالة إحصائيًا. وسجل بُعد الغذاء والسلع الأساسية أعلى معامل انحدار معياري، إذ بلغ (0.461)، تلاه بُعد السكن والخدمات بمعامل (0.338)، ثم النقل بمعامل (0.294)، وأخيرًا السلع والخدمات الأخرى بمعامل (0.257). ويتسق بروز بُعد الغذاء والسلع الأساسية مع طبيعة الإنفاق على هذه المجموعة، بوصفه إنفاقًا متكررًا يصعب الاستغناء عنه، مما يجعل ارتفاع تكاليفها مصدرًا مستمرًا للضغط على ميزانية الأسرة.

خامسًا: اختبار الفروق بحسب مستوى الدخل الشهري

تنص الفرضية المتعلقة بالدخل على ما يأتي:

«توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثر القوة الشرائية بالتضخم تُعزى إلى مستوى الدخل الشهري لموظفي القطاع الحكومي».

واستُخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفروق بين فئات الدخل الشهري، وذلك وفقًا للنتائج الآتية.

جدول (9): تحليل التباين للفروق في تراجع القوة الشرائية بحسب مستوى الدخل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
بين المجموعات	7.84	3	2.613	9.47	<0.001
داخل المجموعات	32.01	116	0.276		
المجموع	39.85	119			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

بلغت قيمة F (9.47) بمستوى دلالة أقل من (0.05)، بما يدل على وجود فروق إحصائية بين فئات الدخل في تراجع القوة الشرائية. وتبين المتوسطات في الجدول (5) أن التراجع أشد في

الفئات الأقل دخلًا، وينخفض تدريجيًا مع ارتفاع الدخل. وبذلك تدعم النتائج الفرضية المتعلقة بتفاوت درجة التأثر بحسب الدخل الشهري.

سادسًا: خلاصة اختبار فرضيات البحث

جدول (10): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في القوة الشرائية	مدعومة
يوجد أثر لارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية في القوة الشرائية	مدعومة
يوجد أثر لارتفاع تكاليف السكن والخدمات في القوة الشرائية	مدعومة
يوجد أثر لارتفاع تكاليف النقل في القوة الشرائية	مدعومة
يوجد أثر لارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى في القوة الشرائية	مدعومة
توجد فروق في مستوى التأثر تعزى إلى مستوى الدخل الشهري	مدعومة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

تتفق نتائج الاختبارات مع الصورة التي قدمها الوصف الإحصائي: ترتبط زيادة تكاليف السلع والخدمات بتراجع القوة الشرائية، مع تأثر أكبر لدى الفئات الأقل دخلًا. ويبرز الغذاء والسلع الأساسية بين مصادر الضغط على العينة، بالتزامن مع ارتفاع الحصة الموجهة للضروريات وانخفاض القدرة على الادخار.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس طبيعة العلاقة بين التضخم والقوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي، وذلك في ضوء التحليل الاقتصادي ونتائج الدراسة الميدانية، ويمكن بيان أبرزها على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج البحث أن تأثير التضخم في القوة الشرائية للموظفين يرتبط بمدى التناسب بين الزيادة في الرواتب النقدية والارتفاع في المستوى العام للأسعار. فكلما ارتفعت الأسعار بمعدلات تتجاوز نمو الرواتب، تراجعت القيمة الحقيقية للدخل، وأصبحت قدرة الموظف على شراء السلع والخدمات أقل مما كانت عليه، حتى وإن بقي راتبه النقدي ثابتًا أو شهد زيادة محدودة.

2. بيّن تحليل معدلات التضخم في العراق خلال المدة المدروسة أن السنوات الأولى شهدت ارتفاعًا في معدلاته، أعقبه تباطؤ نسبي في السنوات اللاحقة. إلا أن انخفاض معدل التضخم لا يعني بالضرورة تراجع الأسعار إلى مستوياتها السابقة، وإنما يشير إلى تباطؤ وتيرة ارتفاعها. ولذلك قد يستمر الموظف في مواجهة أعباء معيشية مرتفعة رغم التحسن النسبي في مؤشرات التضخم.

3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود تراجع واضح في القوة الشرائية لدى أفراد العينة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لمؤشرات هذا التراجع (4.26). وقد انعكس ذلك على قدرة الرواتب على تغطية المتطلبات المعيشية، مع تزايد المبالغ المخصصة للنفقات الأساسية واضطرار بعض الموظفين إلى تقليل مشترياتهم أو البحث عن بدائل أقل سعرًا لتلبية احتياجاتهم.

4. اتضح أن الادخار يمثل أحد أكثر الجوانب تأثرًا بتراجع القوة الشرائية، إذ سجل مؤشر انخفاض القدرة على الادخار أعلى متوسط حسابي بلغ (4.36). ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع تكاليف المعيشة يدفع الموظف إلى تخصيص نسبة أكبر من دخله للإنفاق اليومي، مما يقلص المبالغ المتبقية لديه للادخار ومواجهة الالتزامات المستقبلية.

5. أثبت التحليل الإحصائي وجود ارتباط دال إحصائيًا بين ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية، بلغت قيمته (0.718)، وهو ما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R^2 = 0.516)، مما يشير إلى أن النموذج الإحصائي يفسر نحو (51.6%) من التباين في مؤشر تراجع القوة الشرائية، في حين يرتبط الجزء المتبقي بعوامل أخرى لم يتناولها النموذج.

6. أظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية كان الأكثر ارتباطًا بتراجع القوة الشرائية ضمن النموذج المعتمد، تلاه ارتفاع تكاليف السكن والخدمات، ثم النقل. ويعكس هذا الترتيب حجم التأثير الذي تمارسه النفقات الضرورية في ميزانية الموظف، ولا سيما أن معظم هذه النفقات يصعب الاستغناء عنها أو تأجيلها، حتى في ظل محدودية الدخل.

7. أشار اختبار الفروق الإحصائية إلى وجود اختلافات دالة تبعًا لمستوى الدخل الشهري، إذ كان الموظفون من فئات الدخل المنخفض أكثر تأثرًا بتراجع القوة الشرائية مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة. وتوضح هذه النتيجة أن ارتفاع الأسعار لا ينعكس بالدرجة نفسها على جميع الموظفين، وإنما يتفاوت تأثيره بحسب مستوى الدخل وقدرته على استيعاب الزيادة في النفقات المعيشية.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في الحد من الآثار المعيشية للتضخم وتحسين القوة الشرائية لموظفي القطاع الحكومي، وذلك على النحو الآتي:

1. ضرورة أن تأخذ الجهات المعنية بإعداد سياسات الأجور والرواتب التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بنظر الاعتبار عند مراجعة رواتب موظفي القطاع الحكومي. فلا ينبغي أن يقتصر تقييم مستوى الدخل على قيمته النقدية، بل يجب النظر إلى قدرته الفعلية على تغطية الاحتياجات المعيشية، بما يساعد على تقليل الفجوة بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي.
2. إعطاء اهتمام أكبر لفئات الموظفين من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة عند إعداد البرامج والإجراءات الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي. فقد بينت نتائج البحث أن هذه الفئات تتحمل ضغوطًا أكبر نتيجة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يستدعي مراعاة أوضاعها الاقتصادية عند وضع السياسات المتعلقة بالأجور والدعم الاجتماعي.
3. تعزيز الإجراءات الاقتصادية والرقابية التي تسهم في الحد من الارتفاعات غير المبررة في أسعار السلع والخدمات الأساسية، ولا سيما الغذاء والسكن والنقل، نظرًا لما تمثله هذه المجالات من أهمية في الإنفاق الأسري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين انسيابية وصول السلع إلى الأسواق، وتشجيع المنافسة، وتفعيل الرقابة على الممارسات السعرية المخالفة، بما يساعد على تخفيف الأعباء عن الموظفين وأسرهم.
4. العمل على توفير وسائل ادخارية مناسبة تساعد الموظفين على المحافظة على القيمة الحقيقية لمدخراتهم قدر الإمكان، خاصة في الفترات التي تشهد ارتفاعًا في الأسعار. ومن المفيد أن ترافق هذه الإجراءات برامج توعوية تتناول أساليب إدارة الدخل وتنظيم المصروفات وتحديد أولويات الإنفاق، بما يمنح الأسر قدرة أفضل على التعامل مع الضغوط المالية المتزايدة.
5. الاهتمام بإجراء دراسات اقتصادية وميدانية بصورة دورية لمتابعة التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات ومستويات دخول الموظفين وأنماط إنفاق أسرهم. ومن شأن الربط بين البيانات الرسمية للتضخم ومؤشرات الأجور الحقيقية والقوة الشرائية أن يقدم صورة أكثر دقة عن الواقع المعيشي، ويوفر معلومات يمكن الاستناد إليها عند إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعة مدى فاعليتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي. (2025). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2024. دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
2. البنك المركزي العراقي. (2024–2025). تقارير تحليل التضخم في العراق. دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (د.ت.). مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق. بغداد، العراق.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2024–2025). تقارير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم في العراق. بغداد، العراق.
5. طه، رانيا. (2021). التضخم: أسبابه وسبل معالجته (سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18). صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
6. صندوق النقد العربي. (د.ت.). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

7. International Labour Organization, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, European Union, United Nations, & World Bank. (2020). Consumer price index manual: Concepts and methods. International Monetary Fund, Washington, DC.
8. Mankiw, N. G. (2021). Principles of economics (9th ed.). Cengage Learning.
9. World Bank .World development indicators. World Bank, Washington, DC.